



وزارة العدل

قرار رقم (٥٠٧)

صادر عن اللجنة المشكلة بموجب المادة السادسة

من قانون العفو العام رقم ١٥ لسنة ٢٠١١

بناءً على الطلب المقدم من المستدعي نضال اسماعيل بحيري ابو غليون لشمول الجرم المسند اليه في القضية الجنائية رقم (٢٠١٨/٥٥٢) محكمة جنايات الزرقاء بأحكام قانون العفو العام رقم ١٥ لسنة ٢٠١١.

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة السادسة من قانون العفو العام رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ للنظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن تطبيق أحكام هذا القانون .

بالإطلاع على ملف القضية الجنائية رقم (٢٠١٨/٥٥٢) محكمة جنايات الزرقاء نجد أن المستدعي أدين بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٦ بجرم جنائية السرقة خلافاً لاحكام المادة (٢/٤٠١) من قانون العقوبات والحكم عليه بالاشغال المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .



بالتدقيق وحيث ورد اسقاط حق شخصي من قبل المشتكي مؤيد سالم
طعان عبيدات بتاريخ ٢٤/٩/٢٠١٩ مصادقة حسب الاصول عن المستدعي
نضال اسماعيل بحيري ابو غليون في القضية الجنائية رقم (٢٠١٨/٥٥٢)
جنايات الزرقاء موضوع الطلب ، وحيث أن وقائع القضية حصلت قبل
تاريخ ١/٦/٢٠١١ وعليه أصبحت عقوبة جناية السرقة المحكوم بها
المستدعي نضال اسماعيل بحيري ابو غليون مع وجود اسقاط الحق
الشخصي مشمولة بقانون العفو العام رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ سنداً للمادة
(٣/ن) من ذات القانون الاخير .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم اعتبار العقوبة المحكوم بها المستدعي نضال
اسماعيل بحيري ابو غليون في القضية الجنائية رقم (٢٠١٨/٥٥٢)
جنايات الزرقاء مشمولة بقانون العفو العام رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ .

قراراً صدر بتاريخ ١٠/٣/٢٠٢٠

رئيس اللجنة
رئيس محكمة التمييز
القاضي محمد الغزو

عضو
رئيس النيابة العامة
القاضي "محمد سعيد" الشريده

عضو
النائب العام
لدى محكمة استئناف عمان
القاضي د. حسن العبدلات

عضو
النائب العام
لدى محكمة الجنايات الكبرى
القاضي احسان السلامة

عضو
النائب العام
لدى محكمة أمن الدولة
القاضي العميد حازم المجالي